20070129-00020-R
أسرى محررون يحركون دعوى ضد جعجع

الأخبار al-akhbar
المصدر: جريدة الأخبار (http://www.al-akhbar.com)

أسرى محررون يحركون دعوى ضد جعجع

صورة التقطت عام ١٩٩٠ تظهر عدداً من اللبنانيين والفلسطينيين قبل نقلهم إلى السجون الإسرائيلية، واعتبارهم ضمن عداد المفقودين، منهم ثلاثة تعرف إليهم ذووهم. (أرشيف)

صور - آمال خليل

تتحدث تقارير عن أن ميليشيات لبنانية، ومنها «القوات»، نقلت إلى إسرائيل قسماً من المخطوفين عند انتهاء الحرب الأهلية. تقدم ذوو ستة من هؤلاء بدعوى أمام القضاء اللبناني ضد سمير جعجع و«القوات»، وعادوا اليوم لتحريك الشكوى. فهل ينالون حقهم؟

هنا رأس الناقورة عند الحدود اللبنانية الدولية قبل ثلاث سنوات. ٧ شاحنات تابعة للصليب الأحمر الدولي تقلّ ستين نعشاً لشهداء من المقاومة الوطنية يعودون من فلسطين المحتلة، كجزء أولي من عملية تبادل الأسرى التي أنجزها «حزب الله» مع إسرائيل في مثل هذا اليوم من العام ٢٠٠٤، فيما وصل ٢٢ أسيراً محرراً عبر مطار بيروت.
وإذا كان من المتوقع أن تنهي عملية تبادل الأسرى المرتقبة بين إسرائيل و«حزب الله»، ملف الأسرى اللبنانيين في سجون الاحتلال، يبقى مبهماً مصير المفقودين اللبنانيين في إسرائيل الذين خطفوا ضمن الأراضي اللبنانية على أيدي القوات الإسرائيلية والميليشيات المتعاملة معها في زمن الاحتلال. وإذا تجاوزنا اتهام ذوي مئات المفقودين لـ«القوات اللبنانية» خصوصاً، باختطاف أبنائهم، فلا يمكن تجاوز التقرير الرسمي لهيئة تلقي الشكاوى الذي أعلنته نقابة المحامين في نيسان ٢٠٠٥ والذي يذكر أسماء ٦٦ مفقوداً نقلوا إلى اسرائيل، ذُكِرَت «القوات اللبنانية» فيه بأنها الجهة المسؤولة عن اختطاف ٣٨ منهم. ويورد التقرير أسماء عدد من القواتيين والمسؤولين في المجلس الحربي، أكدوا أنهم احتجزوا أشخاصاً في المجلس الحربي، قاموا بتصفية بعضهم فيما سلّموا آخرين لإسرائيل. ومن بينهم المفقود سمير خليل مزهر الذي، بحسب التقرير الرسمي، قابلته زوجته بعد سنتين من اعتقاله في المجلس الحربي قبل نقله إلى إسرائيل، علماً بأن الهيئة «تشكلت بموجب القرار الرقم ٢٠٠١/١ الصادر عن رئيس الحكومة الأسبق الشهيد رفيق الحريري بتاريخ ٢٠٠١/١/٥، برئاسة النائب فؤاد السعد».
كانت الدلائل التي تؤكد اختطاف «القوات اللبنانية» لأشخاص سلّمتهم لاحقاً إلى إسرائيل على دفعات، قد بدأت تتكشّف منذ عام ١٩٩٢حين اعترف الطرفان، باختطاف طاقم باخرة من مرفأ بيروت مؤلف من ١٢ شخصاً على يد «القوات اللبنانية» في عام ١٩٨٧، نُقل ٦ منهم إلى معتقل الصرفند العسكري في عام١٩٩٠ عن طريق البحر. وقد أفرج عن المعتقلين أنفسهم لاحقاً،

بعد سنوات في عمليات تبادل عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠: حسين طليس وأحمد طالب وأحمد جلول وغسان الديراني وحسين أحمد وحسين رميتي.
أحمد طالب كان على متن الباخرة التي كانت تتنقل بين قبرص وبيروت، عندما هاجمهم عناصر من «القوات اللبنانية» في مرفأ بيروت مساء ١٨ كانون الأول ١٩٨٧ واقتادوهم إلى المجلس الحربي في الكرنتينا معصوبين ومكبّلين. وبعد التحقيق معهم، توزّع أحمد أو الرقم ١٥٨٣ كما أصبح في ما بعد، ورفاقه على زنازين تحت الأرض مدة خمسة أشهر، ثم تمّ نقلهم إلى سجن أدونيس الذي عزلوا فيه، كل في زنزانة مساحتها متر ونصف المتر. وإثر سريان اتفاق الطائف، نقل أحمد، مع غسان الديراني وحسين أحمد في ٥ أيار ١٩٩٠ على متن بارجة عسكرية إلى حيفا حيث كان في استقبالهم عناصر من الاستخبارات الإسرائيلية اقتادوهم إلى ثكنة الصرفند العسكرية. وهناك تنقلوا بين عدة معتقلات إلى أن أفرج عنهم في عملية التبادل في نيسان ٢٠٠٤. فيما أفرج عن آخرين في تبادل الرهائن بين الميليشيات اللبنانية في وزارة الدفاع في ١٩٩١ مثل مصطفى كحيل وياسر قدوح. أما حسين طليس فقد اعتقلته «القوات اللبنانية» في ٧ كانون الثاني ١٩٨٩ من مرفأ جونيه حين كان في طريقه إلى ألمانيا واقتادته إلى سجن أدونيس، ثم نقلته إلى اسرائيل في تموز ١٩٩٠.
وبينما كانوا معتقلين في إسرائيل، رفع ذووهم في ٢٠ أيار ١٩٩٤ بوكالة المحامي إبراهيم علي حريري، دعوى ضد سمير جعجع وكل من يظهره التحقيق بتهمة الخيانة وتسليم مواطنين لبنانيين لدولة عدوّة، مرفقة برسائل من أبنائهم وصلتهم عبر الصليب الأحمر الدولي بعد إعلان اتفاق الطائف في ١٩٩٠، عندما كانوا لا يزالون لدى «القوات اللبنانية» في سجني أدونيس والمجلس الحربي. وفيما لم يكترث القضاء حينها بالدعوى، عندما كان المدّعى عليه سمير جعجع مسجوناً ومداناً، يتحضّر الأسرى الستة أنفسهم لتحريك الدعوى من جديد ضد جعجع و«القوات اللبنانية».